الأمم المتحدة
S/2021/172



Distr.: General
23 February 2021
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2514 (2020)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى 15 آذار/مارس 2021، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوما تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية البعثة منذ التقرير السابق المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2020 (S/2020/1180).

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - أحرزت أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان تقدما في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر، عيّن رئيس جنوب السودان، سلفا كير، نوابا لحكام ست ولايات. وأُسندت ولايات جونقلي وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحاكمة، في حين أُسندت ولايات شرق الاستوائية والبحيرات والوحدة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي 22 كانون الثاني/يناير، عيّن السيد كير نوابا لحكام ولايات واراب وشمال بحر الغزال ووسط الاستوائية من ائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن كلا من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى قد التزم بحصة 35 في المائة المخصصة للنساء في التعيينات. غير أن إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي وتعيين مجلس الولايات لم يتم بعد. وما زال غياب مفوضي المقاطعات يؤثر على تقديم الخدمات الاجتماعية وتخفيف حدة النزاعات والعمل الإنساني.

3 - في 29 كانون الثاني/يناير، وبعد جمود دام ستة أشهر بشأن منصب حاكم أعالي النيل، عيّن السيد كير بودهوك أيانغ كور حاكما للولاية وجيمس تور مونيبوني نائبا له. وفي 28 كانون الثاني/يناير،





عيّن الجنرال أيو أبيني أيو حاكما لولاية واراب، محل بونا بانيك بيار، وذكر لاحقا أنه فعل ذلك بهدف تحسين النظام العام. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أدى المسؤولون الجدد اليمين الدستورية.

4 - وفيما يتعلق بالمناطق الإدارية في أبيي وبيبور الكبرى وروينق، وافق ممثلو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحاكمة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في 18 كانون الثاني/يناير على تخصيص 55 في المائة من المناصب الإدارية لحكومة الوحدة الوطنية الحاكمة، و 27 في المائة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، و 10 في المائة لتحالف المعارضة في جنوب السودان، و 8 في المائة لائتلاف الأحزاب السياسية الأخرى.

تنفيذ الاتفاق المنشَّط

5 - في الفترة من 7 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر، شارك كبار قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والمعارضة في دورة تدريبية على القيادة وبناء السلام وإعادة الإعمار، عُقدت في نيروبي.

6 - وأفادت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بأنها سجلت 000 87 جندي، غير أن التخرج والنشر المقررين لهذه القوات قد تأجل مرة أخرى. وأدى عدم وجود استراتيجية أمنية محكمة وعدم توافر التمويل إلى إعاقة التقدم في تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، مما جعل عملية تجميع القوات وتدريبها في وضع صعب. وفي 28 كانون الثاني/يناير، ذكر رئيس اللجنة الانتقالية الوطنية، توت قاتلواك، في حلقة دراسية بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية عقدتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، أن السيد كير أمر بتخريج القوى الموحدة اللازمة في أقرب فرصة ممكنة.

7 - وعقب استعراض مشروع قانون عام 2020 المعدِّل لقانون إدارة المالية العامة والمساءلة عنها لعام 2011 وقانون ديوان المراجعة القومي في جنوب السودان لعام 2011، اختتمت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور حلقة عمل لحشد تأييد الأطراف المعنية عُقدت في جوبا في 1 كانون الأول/ديسمبر لمدة يومين. واقترحت الأطراف المعنية إدماج تقنيات وضع الميزانية على أساس جنساني، وبناء قدرات المشرِّعين، ضمن أمور أخرى. وفي 28 كانون الثاني/يناير، بدأت اللجنة استعراض مشروعي التعديلين المتعلقين بقانون عائدات النفط وقانون إدارة المالية العامة والمساءلة عنها. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أبلغت اللجنة النائب الأول للرئيس بالصعوبات المالية التي تواجهها، وطلبت الدعم من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

التطورات المستجدة في عملية السلام

8 - في الفترة من 1 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر، عقد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مؤتمره الوطني السادس في جوبا، حيث أكد من جديد التزامه بالاتفاق المنشَّط ودعا الشركاء إلى العمل معا لمجابهة التحديات التي تواجه عملية السلام. وأوصى الحزب، في جملة أمور، برفع النسبة المرجعية لمشاركة المرأة إلى 40 في المائة، وإنشاء صندوق لتنفيذ الاتفاق تديره جهة مستقلة، ومحاسبة الأطراف على الأعمال السابقة للمنشقين بمجرد انضمامهم إليها، وتخريج القوى الموحدة اللازمة.

9 - وفي الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر، عقدت جماعة سانت ايجيديو في روما محادثات بين تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة بشأن وقف الأعمال العدائية، وإعلان مبادئ ظل معلقاً منذ المحادثات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر. غير أن الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على عدة مسائل، وأرجأتها إلى الجولة التالية.

10 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، انشق العميد كينيدي أونغي، قائد المجموعة 9 من فرقة تافنغ التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في شرق الاستوائية، وانضم إلى جبهة الخلاص الوطني. وفي 10 كانون الثاني/يناير، استقال رئيس لجنة الاتصالات والمتحدث الرسمي للحركة الوطنية الديمقراطية، ديفيد لورانس لوال، من الحزب بحجة فساد قيادته. وفي 22 كانون الثاني/يناير، أعلن فصيل من الجبهة المتحدة - السلام التقدمي في جنوب السودان، ومقره الخرطوم، عن نيته العودة إلى كنف المجموعة الأصلية. وفي 1 شباط/فبراير، استقال نائب رئيس أركان جبهة الخلاص الوطني.

11 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، أشار اللواء ديفالا، نائب رئيس آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، خلال اجتماع للجنتها التقنية عُقد في جوبا، إلى أنه على الرغم من استمرار وقف إطلاق النار، فإن انشقاق عناصر عن قوات المعارضة وانضمامها إلى الحكومة يشكل مصدر توتر متزايد، ولا سيما في وسط الاستوائية.

12 - وفي 26 كانون الثاني/يناير، أصدر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بيانا صحفيا يتهم فيه القوات الحكومية بمهاجمة بانكيتا، في أعالي النيل، وهي منطقة تجمع لقوت الجناح. وأدان الهجوم وطالب بانسحاب فوري للقوات الحكومية تفاديا للتصعيد.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

13 - في 20 كانون الأول/ديسمبر، حضرت نائبة رئيس المجموعة المعنية بالشؤون الجنسانية وشؤون الشباب، ريبيكا نياندنغ دي مابيور، مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جيبوتي. وأثنى مؤتمر القمة على الأطراف لما أحرزته من تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشَّط، وأعرب عن تقديره لاستئناف محادثات السلام في روما.

14 - وفي 10 كانون الثاني/يناير، التقى نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، محمد حمدان دقلو، المعروف أيضا باسم حميدتي، بالسيد كير في جوبا وأطلعه على مستجدات تنفيذ اتفاق جوبا للسلام في السودان. وفي 14 كانون الثاني/يناير، أبلغ توت قاتلواك، مستشار الرئاسة للشؤون الأمنية، رئيس مجلس السيادة السوداني، الجنرال عبد الفتاح البرهان، أن السيد كير عرض التوسط في النزاع الحدودي بين إثيوبيا والسودان بشأن منطقة الفشقة المتنازع عليها.

التطورات الرئيسية الوطنية الأخرى

15 - في 27 كانون الثاني/يناير، دعا السيد كير المجتمعات المحلية إلى أن تسامح بعضها بعضا وتتعايش بسلام، وذلك أثناء اختتام مؤتمر للسلام عُقد في جوبا بشأن ولاية جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى. وفي البيان الصادر عن المؤتمر، أدان المشاركون عمليات الاختطاف والانتقام والقتل التعسفي، وسرقة الماشية، ودعوا إلى تحقيق العدالة والمساءلة، واستتباب الأمن وإنفاذ القانون، وتعزيز العلاقة مع المجتمعات المحلية المجاورة، والقيام بتدخلات إنسانية، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية وفرص بناء السلام.

16 - وفي بيان صادر في 26 كانون الثاني/يناير، أعرب مجلس أعيان جيينق عن قلقه إزاء تصاعد أعمال العنف المجتمعي في جميع أنحاء البلد، وانهيار الاقتصاد، وعدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق المنشَّط. وأعرب أيضا عن تأييده لنتائج الحوار الوطني وأوصى بتنفيذها.

الحالة الاقتصادية

17 - أدى انخفاض سعر النفط إلى زيادة انخفاض قيمة جنيه جنوب السودان. ولا تزال الفجوة الآخذة في الاتساع بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف السائدة في السوق الموازية تسبب المصاعب والتوترات. وأدت الضغوط التضخمية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية، بما فيها تلك التي تستضيف ما مجموعه 1,24 مليون مشرد داخلي يعيشون خارج المواقع المخصصة للنازحين.

18 - ولم تتم الموافقة بعد على الميزانية الوطنية للفترة 2021/2020. ويشير مظروف الموارد المقترحة للفترة 2021/2020 إلى عجز مالي يزيد على 50 في المائة من الميزانية البالغة 1,3 بليون دولار، مع عدم وجود أي إشارة واضحة إلى كيفية سد هذا العجز. غير أن الحكومة واصلت تنفيذ برنامجها لإصلاح الإدارة المالية العامة، إذ قامت هيئة الإيرادات الوطنية بإلغاء الإعفاءات الضريبية المطبقة بدون مبرر.

19 - واستمرت الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الحكومة لصادرات الصمغ العربي والاستثمار الأجنبي، فضلا عن السياحة. وفي كانون الثاني/يناير، توصل جنوب السودان والسودان، على نحو منفصل، إلى اتفاق لزيادة إنتاج النفط. وفي كانون الثاني/يناير، بدأت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إجراء استعراض للاستراتيجية الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2021 من أجل تحديث الأولويات الوطنية للفترة الانتقالية وتجسيدها.

ثالثا - الحالة الأمنية

20 - لا يزال العنف على المستوى المحلي ودون الوطني يطغى على السياق الأمني، مع حدوث زيادة عامة في الحوادث مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، بالتزامن مع بداية موسم الجفاف. واستمرت الروابط بين النزاعات المحلية والديناميات الوطنية، وهو اتجاه زادت في تأكيده أعمال العنف التي اندلعت مؤخرا في مابان. أضيفت الضغوط المرتبطة بالاقتصاد الكلي، والتنافس السياسي على مناصب الإدارة المحلية، والضغط المتزايد على سبل العيش، والزيادات في أسعار المواد الغذائية، إلى الشروخ الموجودة أصلا في النسيج المحلي والوطني، مما أدى إلى اندلاع نزاعات محلية. وظلت ولاية وسط الاستوائية البؤرة الرئيسية للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، حيث تمثل 53 في المائة من الحوادث المبلغ عنها، وعددها 11 حادثا.

منطقة أعالي النيل الكبرى

21 - في منتصف كانون الأول/ديسمبر، اندلع النزاع في مابان، بأعالي النيل، حيث احتدمت التوترات بين أفراد قبيلة المابان المنحدرين من الشرق وأولئك المنحدرين من الغرب بسبب عدم اكتمال الترتيبات الأمنية الانتقالية. وأدت توترات أولية مع جنود الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تم تجميعهم خارج قرى المابان في ليانغ بأعالي النيل، دون توفير إمدادات متواصلة لهم، إلى وقوع عدة اشتباكات في المنطقة بين القوات المشتركة لجهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المابان من جهة، وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي يدعمها المابان المنحدرون من بنيشوا، بأعالي النيل، من جهة أخرى.

22 - وكانت التوترات العرقية الداخلية المحرك الرئيسي لأعمال العنف على الصعيد دون الوطني في جميع أنحاء جونقلي. وقد مكّن انحسار مياه الفيضانات من تحرك الشباب المسلح، مما أدى إلى وقوع

حالات عنف متعددة. ففي 15 كانون الثاني/يناير، وقعت اشــتباكات واســعة النطاق بين شــباب النوير في باغير، بمقاطعة فنجاك، أسفرت عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة 18 آخرين بجروح. وأفيد بأن الاشتباكات اندلعت بســبب محاولة شــباب نزع ســلاح شــباب محليين آخرين دون أمر أو إذن من الســلطات المحلية. واســـتمر العنف في بيبور والمناطق المحيطة بها خلال كانون الأول/ديســـمبر وكانون الثاني/يناير، وذلك أساسا بين جماعتي كورينين ولانقو.

23 - وفي ولاية الوحدة، تميزت الحالة الأمنية بنزاعات بين قبائل النوير في مناطق كوج ولير ومايينديت وروبخونا، وبتوترات عبر الحدود وبين الأعراق شـــهدتها المجتمعات المحلية في ولاية الوحدة وولايتي واراب والبحيرات المجاورتين.

منطقة الاستوائية الكبرى

24 - شكّلت الفيضـانات والنزاعات على الأراضـي والموارد والانشـقاقات عوامل محركة لانعدام الأمن في وسط الاستوائية. ففي تركاكا، بوسط الاستوائية، أدت النزاعات على الأراضـي والموارد إلى وقوع سلسلة من الاشـتباكات العنيفة والهجمات الانتقامية بين مختلف عشـائر المونداري. وامتد النزاع ليشـمل أيضـا لاينيا في الجزء الجنوبي من الولاية، حيث تحركت بعض جماعات الموندا ري جنوبا، وبلغ العدد الكلي للقتلى نحو 70 شـــخصـــا. وأدى تحرك عناصـــر الموندا ري إلى داخل لاينيا إلى تدخل جبهة الخلاص الوطني في هذا النزاع المحلي. وفي 7 كانون الثاني/يناير، هاجم رعاة من الموندا ري مخيمَيْن لرعاة الماشـية في لاينيا تابعَيْن لجماعة الباجولو. وقامت بعد ذلك جهات مسلحة تابعة لجبهة الخلاص الوطني، في 12 كانون الثاني/يناير، بمداهمة الموندا ري بهدف سرقة الماشية، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 12 شخصاً. وقامت الجبهة أيضا بمهاجمة موقع لقوات الدفاع الشـــعبي لجنوب الســـودان في لوكا في 25 كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، فقد لوحظ انخفاض عام في نشاط الجبهة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

25 - وفي كاجو كاجي بوســط الاســتوائية، اندلعت اشــتباكات في 27 كانون الأول/ديســمبر بين قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وقوات اللواء لوكوجو، مما أسفر عن مقتل ثلاثة جنود من قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وأسر أربعة جنود موالين للواء لوكوجو. ومكّن نشر قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بعد ذلك من الحيلولة دون اشتباك قوات الطرفين.

منطقة بحر الغزال الكبرى

26 - استمر انتشار العنف داخل القبائل وفيما بينها ووقوع اشتباكات عبر الولايات في منطقة بحر الغزال الكبرى. ففي تونج الشـمالية، بولاية واراب، نشـبت أسـاسـا النزاعات المتعلقة بالماشـية في النصـف الثاني من كانون الأول/ديســمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021 بين قبائل الكيريك والنوي المتحالفة. وفي غضـــون ذلك، انخرطت قبائل اللوانيجانغ في القتال مع قبائل الأناناتاك، المؤلفة من الثيك والأكوك و والجلواو، في شـــرق التونج. ومن العوامل المحركة للنزاع وجود مظالم طويلة الأمد، والهجرة الموســـمية للماشـــية، وزيادة التنقلات، وعدم وجود تدخلات فعالة على مستوى الولاية، والخسائر الناجمة عن الفيضانات من حيث رؤوس الماشية والمحاصيل.

27 - وفي البحيرات، تركزت أعمال العنف القبلي وســرقة الماشــية في كويبيت، وشــمال رمبيك، ومركز رمبيك، وشـرق رمبيك، وغرب يرول، حيث قُتل 15 شـخصـا في مايات بيام، بمقاطعة كويبيت، في 9 كانون

الأول/ديسمبر وحده. وبالإضافة إلى ذلك، اشتبك رعاة ماشية من الدينكا أتوت من غرب يرول مع رعاة ماشية من المورو في مفولو، غرب الاستوائية، في 15 كانون الأول/ديسمبر بسبب نزاع على المراعي.

رابعا - الحالة الإنسانية

28 - تميز عام 2020 بوجود احتياجات إنسانية ملحة، ومن المتوقع أن تستمر شدة هذه الاحتياجات في عام 2021. ووفقاً للاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2021، يقدر أن يحتاج نحو 8,3 ملايين شخص إلى المساعدة، أي بزيادة قدرها 000 800 شخص عن العام السابق.

29 - ووفقاً لآخر تحليل أُجري في كانون الأول/ديسمبر، في إطار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، من المتوقع أن يواجه 5,82 ملايين شخص أو 48 في المائة من السكان انعداماً شديد الحدة للأمن الغذائي بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وآذار/مارس 2021. وفي الفترة نفسها، يقدر أن 000 11 شخص سيكونون في "حالة كارثية" (المرحلة الخامسة) من انعدام الأمن الغذائي الحاد في مقاطعة بيبور، ومن المرجح أن يواجه 1,79 مليون شخص "حالة طارئة" (المرحلة الرابعة) من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن المتوقع أن يعاني نحو 1,4 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام 2021، وهو أعلى عدد من حالات سوء التغذية الحاد منذ بداية الأزمة في كانون الأول/ديسمبر 2013. وستحتاج نحو 000 483 امرأة من الحوامل والمرضعات إلى العلاج من سوء التغذية في عام 2021.

30 - واستنادا إلى هذه التوقعات، قامت المنظمات الإنسانية بتعزيز عملياتها المنقذة للأرواح في المناطق التي تعاني من أشد حالات انعدام الأمن الغذائي حدة، بما في ذلك بيبور وأكوبو (جونقلي)، وأويل الجنوبية، وشرق التونج، وشمال التونج، وجنوب التونج (واراب). وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر، تمكنت المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات الغذائية إلى أكثر من 000 23 شخص في بيبور و 600 5 شخص في داك، وكلاهما في جونقلي.

31 - وأثرت الفيضانات على أكثر من مليون شخص وتسببت في تشريد 000 480 شخص في الفترة بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020. وفي الوقت نفسه، استهدفت المنظمات الإنسانية أكثر من 000 420 شخص بتدخلات منقذة للأرواح في المناطق المتضررة من الفيضانات. غير أن الوصول إلى جونقلي وإدارية بيبور الكبرى ظل صعباً.

32 - واستمر العنف على الصعيد دون الوطني وانعدام الأمن في تشريد أعداد كبيرة من الناس. ففي كانون الأول/ديسمبر، شُرِّد ما يقدر بنحو 000 46 شخص بسبب أعمال العنف على الصعيد دون الوطني، والهجمات المسلحة على المدنيين، والاشتباكات المسلحة في عدة مواقع في وسط الاستوائية والبحيرات وواراب. وأدى العنف إلى تشريد المدنيين ووقوع إصابات في وسط الاستوائية وأعالي النيل في كانون الثاني/يناير. وشُرد نحو 000 8 شخص في شرق مندري، بغرب الاستوائية، وشُرِّد ما يقدر بنحو 000 13 شخص بسبب القتال في مابان، بأعالي النيل. وفي غضون ذلك، ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد ما يزيد على 000 4 لاجئ، من تلقاء أنفسهم، في كانون الأول/ديسمبر.

33 - وتدهورت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد سُجِّل، إلى غاية 1 شباط/فبراير، 86 حادثا من الحوادث المرتبطة بإيصال المساعدات الإنسانية. وبسبب انعدام الأمن، نُقل

22 من العاملين في مجال تقديم المعونة في أربعة مواقع. وبالإضـــافة إلى ذلك، احتُجز اثنان من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية احتجازا تعسفيا. ولم يُقتل أي من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

34 - وتمكّنت المنظمات الإنســانية من إيصــال المســاعدات الإنســانية وخدمات الحماية إلى أكثر من 7,3 ملايين شخص في عام 2020. ويمثل ذلك 97 في المائة من الهدف المنقح البالغ 7,6 ملايين شخص في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، بما يشمل الأشخاص الذين تم الوصول إليهم في إطار الأنشطة الرامية إلى التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تأمين 1,1 بليون دولار من مجموع الموارد المطلوبة في إطار الخطة، وقدرها 1,9 بليون دولار. وأثّر النقص الشديد في التمويل على أنشطة الاستجابة، ولا سيما خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مما زاد من خطر تفشي الأمراض.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

35 - ظل المدنيون يواجهون تهديدات بالعنف البدني، مثل القتل والإصـابة والاختطاف والتجنيد القسـري والعنف الجنسي، وذلك لأسباب منها استمرار التوترات في جونقلي وتأجج أعمال العنف في وسط الاستوائية وواراب وأعالي النيل. وواصلت البعثة التصدي لهذه التهديدات من خلال اتباع نهج شامل جمع بين الوضع الاستباقي القوي لحفظة السلام، والاتصالات مع النظراء العسكريين والسياسيين على مستوى القيادات الرئيسية، ومبادرات تسوية النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية، ودعم مؤسسات سيادة القانون والعدالة، وغير ذلك من الأنشطة البرنامجية المصممة خصيصا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

36 - وفي جونقلي وإدارية بيبور الكبرى، يبدو أن التدخلات الرامية إلى عقد جلســات تحاور بين المجتمعات المحلية قد نجحت في تخفيف حدة أعمال العنف الواسعة النطاق، على الرغم من وجود شائعات بالتعبئة واشتباكات متفرقة. ويسّرت البعثة عقد اجتماعَيْن تشاوريَّيْن منفصلَيْن بين شباب المورلي واللو نوير والوجهاء في جوبا في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وقرر كلا المنتديين وقف الأعمال العدائية والسعي إلى تحقيق السلام بين هذين المجتمعين المحليين. وفي 25 و 26 كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة مزيدا من الدعم لعمل اللجنة الرفيعة المستوى، التي يقودها نائب الرئيس جيمس واني إيقا، وذلك عن طريق النقل الجوي لما يقرب من 100 من الوجهاء وقيادات الشباب والزعماء السياسيين من ولاية جونقلي الكبرى لحضور منتدى استشاري بقيادة اللجنة عُقد في جوبا في كانون الثاني/يناير. واتخذ المنتدى قرارات التُزم فيها، في جملة أمور، بإعادة جميع المختطفين من النساء والأطفال، وإنشاء محاكم خاصة، ووقف عمليات سرقة الماشية والهجمات الانتقامية، ومحاسبة الزعماء الذين يمدون يد العون للمجرمين المنحدرين من مناطقهم، والدعوة إلى نزع شامل لسلاح المدنيين في جميع أنحاء جونقلي وإدارية بيبور الكبرى. وبموازاة مع ذلك، سيّر حفظة السلام التابعون للبعثة دوريات منتظمة في جونقلي لإظهار وجودهم وتعزيز الأمن ودعم إيصال المساعدات الإنسانية. وفي 1 كانون الثاني/يناير، بدأت البعثة وشركاؤها من المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية الدولية التحضير للشروع في تنفيذ برنامج متعدد الوكالات للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في شباط/فبراير في جونقلي، بدعم من الصندوق الاستئماني لتحقيق المصالحة والاستقرار وبناء القدرة على الصمود المشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري.

37 - ومن أجل التصـــدي لموجة العنف في مابان، بأعالي النيل، أجرت البعثة اتصـــالات مع الزعماء السياسيين ووجهاء المجتمعات المحلية على الصعيدين الوطني والمحلي. وزادت أيضا عدد حفظة السلام في بونج وعززت قدراتهم. وسـيّر حفظة الســلام دوريات في المنطقة لبناء الثقة وتقييم الحالة الأمنية وإعادة فتح الطرق بما يمكّن من إيصال المساعدات الإنسانية. وفي الفترة من 25 إلى 27 كانون الثاني/يناير، زار نائب الممثل الخاص (للشؤون السياسية) لجنوب السودان مابان حيث تواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم ممثلو آلية الرصـــد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، والمجتمعات المحلية، والشـركاء في مجال العمل الإنسـاني، والسـلطات المحلية، ودعا جميع الأطراف إلى تهدئة الوضـع فورا ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح وتشريد المدنيين.

38 - وفي كانون الثاني/يناير، سعت البعثة، من أجل التصدي للعنف بين القبائل في منطقة تونج الكبرى بولاية واراب، إلى إنشـاء قاعدة عمليات مؤقتة في روميك، لكن السلطات منعتها من دخول المنطقة. ونظمت البعثة أيضـا حملات سـلام في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسـمبر، وأشـركت فيها الشـباب والقادة المحليين على تشـــجيع اتباع نهج غير عنيفة لحل النزاعات القبلية. وعلاوة على ذلك، وبهدف تخفيف حدة العنف المرتبط بالهجرة في واراب وغرب بحر الغزال، قامت البعثة، في إطار مشــروع ممول من الصـــندوق الاسـتئماني لتحقيق المصـالحة والاسـتقرار وبناء القدرة على الصـمود، بمواصـلة دعم سـلطات الولايتين والسلطات الوطنية في إنشاء محكمة خاصة متنقلة. وشمل ذلك تيسير عقد حلقة عمل في الفترة من 14 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر لفائدة الوجهاء والمدعين العامين وأفراد الشرطة وموظفي السجون المرشحين لدعم المحكمة. وبالإضـافة إلى التحقيق في الجرائم، فإن المحكمة بمثابة آلية اسـتجابة سـريعة للانتشـار في البقع الساخنة من أجل تعزيز المساءلة في بداية أعمال العنف وتخفيف حدة التوترات.

39 - وفي كانون الثاني/يناير، دفعت اشـتباكات في وسـط الاسـتوائية بين رعاة الماشـية من الموندارى البعثة إلى نشــر قوات حفظ الســلام في لاينيا في مناســبتين لردع العنف وحماية المدنيين من أي هجمات أخرى، وقد عاد بعد ذلك هدوء نسـبي إلى المنطقة. وفي 21 كانون الثاني/يناير، تواصــلت البعثة مع كبير رؤســاء قبائل لاينيا ومع الأســقف وقيادات الشــباب والشــيوخ، وأعرب هؤلاء عن تقديرهم لوجود البعثة في المنطقة وطلبوا استمرار وجود قواتها.

40 - وظلت الحالة هادئة في مواقع حماية المدنيين الســـابقة في بور وواو وجوبا، التي حُوّلت في عام 2020 إلى مخيمات تقليدية للمشردين داخلياً تحت السيطرة السيادية لحكومة جنوب السودان. وواصلت البعثة رصـد الحالة، وحافظت على قدرتها على الاسـتجابة السـريعة لحالات الطوارئ، وقدمت دعما حاسـما إلى السلطات، ولا سيما جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، فيما يتعلق بمسؤوليتها عن كفالة السلامة والأمن في المخيمات. ويجري إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق الموقع مع جهاز الشـرطة الوطنية بشـأن تنسـيق العمليات في 5 تشـرين الثاني/نوفمبر، وذلك بسـبل منها إنشـاء أفرقة لتسـيير دوريات منسـقة ومراكز تنسـيق أمني مشتركة وتعزيز ترتيبات الاشتراك في موقع واحد. وواصلت البعثة أيضاً التعاون مع شركائها في مجال العمل الإنســـاني الذين يعملون في المواقع ومع المشـــردين داخلياً، دعماً للجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في المخيمات وحولها.

41 - وأُحرز تقدم على أرض الواقع في الجهود المشتركة بين البعثة والشركاء في مجال العمل الإنسـاني في تحويل موقع حماية المدنيين في بانتيو، الذي يأوي 321 97 شـخصـاً. وخلال زيارة ميدانية مشـتركة إلى بانتيو مع مفوض الأمم المتحدة السـامي لشـؤون اللاجئين يومي 26 و 27 كانون الثاني/يناير، التقى الممثل

الخاص لجنوب السودان بحاكم ولاية الوحدة ووقع مذكرة تفاهم بشأن تحويل الموقع. وخلال الاجتماع، كرر الممثل الخاص تأكيد التزام البعثة بمواصلة تقديم الدعم إلى الحكومة في توليها مسؤولية الأمن، بسبل منها تقديم المساعدة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

42 - وفي ملكال، أنشأت البعثة فرقة عمل مشتركة مع الشركاء في مجال العمل الإنساني للتحضير للتحويل المحتمل لموقع حماية المدنيين في ملكال، الذي يأوي حاليا 137 33 مشردا داخليا. ومع تأخر تعيين حاكم أعالي النيل والتوترات القائمة بين المقيمين في الموقع وبلدة ملكال، واصلت البعثة رصد الحالة بعناية مع مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي في المنطقة. وعقدت حلقتَي عمل مع الأطراف المعنية من ملكال وموقع حماية المدنيين، بما في ذلك الوجهاء وقيادات الشباب. وتناولت حلقتا العمل قضايا انعدام الثقة وتعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعين المحليين.

43 - ودعما لتنفيذ عملية السلام على المستوى الشعبي، وإدارة النزاعات المحلية، وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي، نظمت البعثة 22 من حلقات العمل والحوارات المجتمعية وحملات السلام، ونشرت المعلومات المتعلقة باتفاقات السلام المبرمة على الصعيدين المحلي والوطني، بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى السلطات التقليدية والنساء والشباب في مجال بناء القدرات. وقُدِّمت المساعدة إلى ما مجموعه 883 1 مشاركاً (بما في ذلك 614 امرأة) من خلال هذه الأنشطة.

44 - وواصلت البعثة دعم أنشطة الحماية على نطاق أوسع من خلال مشاريع سريعة الأثر. وقد وافقت البعثة على ما مجموعه 41 مشروعا بميزانية إجمالية قدرها مليونا دولار، مع صرف 80 في المائة من التمويل حتى 20 كانون الثاني/يناير 2021. وسيستهدف نحو 7 في المائة من الميزانية هياكل بناء السلام؛ وستستخدم نسبة 36 في المائة لتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية من أجل تيسير عودة المشردين عودةً كريمةً وآمنةً وطوعيةً؛ وستستخدم نسبة 42 في المائة لبناء أو إصلاح مرافق سيادة القانون بهدف توفير خدمات العدالة والأمن. وسيدعم مجموع الالتزامات المالية التدخلات التي تستهدف مرافق بناء السلام والعودة وسيادة القانون.

45 - وحتى 1 شباط/فبراير، سيّرت قوة البعثة 594 54 دورية، بما في ذلك 170 1 دورية قصيرة المدة، و 389 دورية طويلة المدة، و 101 دورية جوية دينامية، و 26 دورية نهرية. وشاركت عناصر نسوية في 312 من الدوريات. وسُيِّر ما مجموعه 460 9 دورية في مواقع حماية المدنيين وحولها. وواصلت قوة البعثة، من خلال دورياتها المنتظمة، توفير الحماية للنساء والفتيات.

46 - وواصلت شرطة الأمم المتحدة توسيع نطاق تمركزها الخارجي لأغراض الحماية وتعزيز حضورها خارج مواقع حماية المدنيين، مع التركيز على ردع العنف ضد المدنيين والتخفيف من حدته وبناء الثقة. وسُيِّر ما مجموعه 170 دورية لبناء الاطمئنان والثقة، و 44 دورية قصيرة المدة، و 23 دوريتة طويلة المدة، و 17 دورية جوية دينامية، و 287 دورية ذات وجود بارز. وشاركت عناصر نسوية في 290 دورية، من أصل 541.

47 - وعلاوة على ذلك، نظمت شرطة الأمم المتحدة بالتعاون مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأطراف معنية أخرى تسعة برامج إذاعية للتوعية تهدف إلى إذكاء الوعي العام بشأن سلامة المجتمعات المحلية، وممارسات الشرطة الديمقراطية، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت شرطة الأمم المتحدة 23 دورة تدريبية

بشأن حقوق الإنسان، وأمن المجتمع، والعنف الجنسي والجنساني وإدارة مسرح الجريمة، والتحقيقات، وتدابير الوقاية من مرض كوفيد-19، وهي دورات استفاد منها 704 من ضباط جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، من بينهم 212 امرأة. ونظمت أيضا 925 دورة للمساعدة التقنية مع جهاز الشرطة الوطنية تلقى خلالها 120 5 من الضباط، من بينهم 316 1 امرأة، معلومات عن هذه المواضيع. وتهدف هذه البرامج التدريبية إلى بناء قدرات جهاز الشرطة الوطنية وغيره من وكالات إنفاذ القانون، ومن ثم تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة والاستعداد لخدمة المجتمع لزيادة ضمان وتعزيز حماية المدنيين وبناء سلام دائم.

سيادة القانون والمساءلة

48 - واصلت البعثة دعمها لتدابير المساءلة الوطنية المتعلقة بالحوادث الأمنية التي تطال مواقع حماية المدنيين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتُجز 21 شخصاً يشتبه في أنهم مسؤولون عن حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين في بانتيو وملكال. وأحالت البعثة أربعة أشخاص إلى السلطات الوطنية للتحقيق معهم ومقاضاتهم. وحوكم ثمانية أفراد أمام محاكم متنقلة في بانتيو وملكال، مما أسفر عن إدانة ستة أشخاص حُكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات.

49 - وواصلت البعثة أيضا دعم نظام العدالة الجنائية الوطنية في تعزيز المساءلة في جميع أنحاء البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر، نُشر ستة من موظفي شؤون السجون التابعين للبعثة في واو وكواجوك لتقديم التوجيه اللازم حسب الحالات وغير ذلك من أشكال الدعم التقني لمصلحة السجون في جنوب السودان، وتيسير تحسين عمليات السجون، وتعزيز ظروف الاحتجاز الآمنة والإنسانية، وإقامة روابط أقوى مع نظام العدالة الوطنية برمته من أجل التعجيل باستعراض القضايا التي لم يُبت فيها بعد، باستخدام وسائل منها الكفالة وغيرها من بدائل الاحتجاز السابق للمحاكمة.

50 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اختتمت المحكمة العسكرية العامة المتنقلة التي تدعمها البعثة، والمؤلفة من قضاة ومدعين عامين ومحامي دفاع من مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، دورتها في بانتيو. ونظرت في 16 قضية، تشمل 33 مشتبهاً بهم. وانتهت إجراءات المحاكمة في سبع قضايا، شملت تسعة متهمين بجرائم خطيرة، مثل القتل العمد والقتل غير العمد والسرقة. وبُرئت ساحة أحد المشتبه فيهم لعدم كفاية الأدلة؛ وأدين المشتبه فيهم الثمانية الباقون وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وست سنوات، بالإضافة إلى تعويض في شكل ماشية أو ما يعادلها نقداً للضحايا أو لأسرهم. وصُرف من الخدمة العسكرية الفعلية جميع أفراد القوات المدانين، الذين كانوا يحملون رتبا تتراوح بين الجندي والنقيب، وسيقضي هؤلاء مدة العقوبة في سجن مدني.

51 - وفي الفترة من 2 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة الدعم لوزارة الشباب والرياضة لإجراء خمس مشاورات عامة شاملة، بما في ذلك ثلاث مشاورات افتراضية شارك فيها شباب من جميع أنحاء البلد، بشأن ميثاق الشباب الأفريقي. وسعت المشاورات إلى زيادة الوعي بمضمون الميثاق وأهميته. وفي أعقاب هذه المشاورات، أقرت الميثاقَ بالإجماع كل الأطراف المعنية، بما في ذلك الوزارات التنفيذية والبرلمانيون والهيئات الحكومية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، وأوصت هذه الأطراف بمصادقة المجلس التشريعي الوطني الانتقالي، بمجرد إعادة تشكيله، على الميثاق.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

52 - حتى 1 شباط/فبراير، وثَّقت البعثة ما مجموعه 155 حادثا، وهي حوادث أثرت سلبا على حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين، ومنها حوادث القتلِ التعسفي، والاختطاف، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد العسكري القسري، ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع ما لا يقل عن 376 إصابة بين المدنيين (251 قتيلا و 125 جريحا)، من بينهم 21 امرأة و 17 طفلا على الأقل. ونُسبت هذه الحوادث إلى مجموعات الدفاع عن النفس (116)؛ وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (11)؛ والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (7)؛ وجبهة الخلاص الوطني (4)؛ وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (3)؛ والمنشقين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لرياك مشار المرتبطين بالقوات الحكومية في واو (3)؛ وجهاز الأمن الوطني (2)؛ والقوات المشتركة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لرياك مشار (1)؛ والقوات المشتركة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان (1)؛ واشتباكات بين عناصر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لرياك مشار وشباب المابان المسلحين (1). ولم تحدَّد بعد الجهة المسؤولة عن ستة حوادث أخرى.

53 - وكما هو الحال في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، ما زالت معظم أعمال العنف التي تطال السكان المحليين تعزى إلى الهجمات التي تشنها جماعات الدفاع الذاتي. وبحلول أوائل كانون الثاني/يناير، ارتفع العدد الإجمالي لهذه الحوادث، ولا سيما في ولايات البحيرات وواراب وشرق الاستوائية، بأكثر من 30 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020. وشمل ذلك سلسلة من الاشتباكات حول جوبا، شاركت فيها عناصر مسلحة من مختلف المجتمعات المحلية. ومما يثير القلق أيضا زيادة عدد الإصابات التي تعزى إلى أطراف النزاع التقليدية (من 27 إلى 73 بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق)، فضلا عن تأثر السكان المحليين بتصاعد التوترات ووقوع اشتباكات شارك فيها منشقون عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي مرتبطون بالقوات الحكومية في مناطق من وسط الاستوائية وأعالي النيل وغرب الاستوائية.

54 - واستمرت البعثة في تلقي تقارير مثيرة للجزع تفيد قيام جهاز الأمن الوطني بفرض الرقابة على الصحفيين والنشطاء وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منتقِدة للحكومة أو مخالفة لآرائها ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفيا. وقد تعرض ما لا يقل عن اثنين من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان للتهديد والاعتقال والاحتجاز التعسفين بسبب أنشطتهم المهنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

55 - ولا يزال فرض عقوبة الإعدام يثير القلق، لا سيما بالنظر إلى عدم كفاية الضمانات القائمة لحماية الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية وفي المحاكمة العادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكّنت جهات فاعلة في المجتمع المدني من تأمين الإفراج عن خمسة سجناء محكوم عليهم بالإعدام (من بينهم امرأة واحدة) بعد إجراءات استئناف ناجحة أو قبول أسر الضحايا للتعويضات.

56 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة أن مجلس الوزراء قد أوعز إلى وزارة العدل باتخاذ خطوات لإنشاء آليات العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط. غير أن الحكومة لم توقّع،

حتى 1 شباط/فبراير، على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء المحكمة المختلطة. وظلت المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان في مستوى متدن.

57 - وأجرت البعثة 11 تقييما للمخاطر في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل أن تقدم المساعدة في مجال السفر والمساعدة المادية إلى القوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة دعما لتنفيذ عملية السلام.

الأطفال والنزاع المسلح

58 - انخفض عدد الأطفال المتضررين من الانتهاكات الجسيمة من 23 إلى 11 (أربعة فتيان وسبع فتيات).

59 - وتم التحقق من تعرض خمسة أطفال (فَتيان اثنان وثلاث فتيات) للاختطاف؛ وأربع فتيات للاغتصاب؛ وإصابة فتى واحد بجروح ووقوع فتى آخر ضحية للتجنيد والاستخدام. وكان الأطفال الأشد تضررا في ولايات الوحدة (أربع فتيات) وغرب بحر الغزال (فَتيان اثنان وفتاتان)، ووسط الاستوائية (فتاة واحدة)، وأعالي النيل (فتى واحد)، وواراب (فتى واحد).

60 - وارتكبت الانتهاكات أطراف شتى، منها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (فتى واحد وأربع فتيات)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فَتيان اثنان وثلاث فتيات). وحدث انتهاك ضد أحد الفتيان نتيجة تبادل لإطلاق النار بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجماعة مجهولة الهوية. ولم يتم التحقق من وقوع أي هجمات على المدارس أو مرافق الرعاية الصحية، ولا أي حالات لمنع إيصال المساعدات الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

61 - وتمشيا مع خطة عمل الحكومة بشأن الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، في الفترة من 27 تشرين الأول/أكتوبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر، بدعم إنشاء ثلاث لجان تقنية على مستوى الولايات في كواجوك وواو وتوريت، مما رفع العدد الكلي لهذه اللجان إلى تسع. وتشكل هذه اللجان الهياكل الرئيسية التي تشرف على تنفيذ خطة العمل على مستوى الولايات. وعلاوة على ذلك، قامت فرقة العمل، في الفترة من 8 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر، بتنظيم حلقة عمل لبناء القدرات في جوبا لفائدة الجهات المتخصصة في قطاع القضاء العسكري، استفاد منها 20 مشاركا (17 رجلا و 3 نساء) من مختلف الأطراف.

62 - وبالإضافة إلى ذلك، استفاد 728 6 شخصا (288 5 رجلا و 440 1 امرأة) في مختلف أنحاء البلد من أنشطة التوعية بالمسائل المتعلقة بحماية الطفل، واستفاد 205 من أفراد البعثة الذين تم نشرهم حديثا (146 رجلا و 59 امرأة) من أنشطة تهدف إلى تعميم مراعاة هذه المسائل، واستفاد 99 من أفراد القوات والجماعات المسلحة (91 رجلا و 8 نساء) من دورات تدريبية في هذا الشأن.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

63 - ظلت البعثة تلاحظ مستويات مقلقة من أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف النزاع أو مجموعات الدفاع الذاتي أو غيرها من العناصر المسلحة الضالعة في أعمال العنف على الصعيد المحلي. وتحققت البعثة من 11 حادثا من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع المسلح، شملت 16

ضحية، من بينهم ست فتيات. وتعرض الضحايا، الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و 50 عاماً، في جملة أمور، للاغتصاب (حالة واحدة)، والاغتصاب الجماعي (ثلاث حالات)، ومحاولة الاغتصاب (حالة واحدة). ونُسبت الحوادث إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (6) وعناصر منشقة عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي يُزعم ارتباطها بقوات الأمن الحكومية (1)، في حين كانت عناصر مسلحة مجهولة مسؤولة عن أربعة حوادث.

64 - وواصلت البعثة العمل مع أطراف النزاع من أجل منع العنف الجنسي. ففي كانون الثاني/يناير، وعملا بالبيان الذي أصدره من جانب واحد توماس سيريلو عن جبهة الخلاص الوطني في أيلول/سبتمبر 2020، نظّمت البعثة ثلاث دورات تدريبية عن بعد بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة أربعة من كبار مسؤولي الجبهة، بمن فيهم المنسق الرفيع المستوى لشؤون العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي عينته الجبهة، وذلك لتمكينهم من نشر المعارف على مستوى قيادة الجبهة وبين قادتها الميدانيين. وفي 27 كانون الثاني/يناير، وقّعت القيادة العليا لمجلس الدفاع المشترك خطة عمل القوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان. وهذه الوثيقة، التي تستند إلى خطتي العمل الصادرتين عن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في عام 2019، توحد الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له لفترة ثلاث سنوات تمتد حتى كانون الأول/ديسمبر 2023. ولم يعلَن بعد رسميا عن هذه الخطة.

65 - وفي إطار حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، قامت السلطات الوطنية والمحلية في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بالتعاون مع المجتمع المدني والأمم المتحدة، بتنفيذ أنشطة توعية على نطاق البلد بأسره بشأن العنف الجنسي والجنساني في مختلف أنحاء جنوب السودان. وشملت هذه الأنشطة حملة مشتركة بين البعثة ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات للتنديد بوصم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، حيث حضر أكثر من 200 مشارك حلقات عمل ومناقشات في إطار مجموعات تركيز وبرامج إذاعية في مواقع شتى في مختلف أنحاء البلد.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

66 - حتى 1 شباط/فبراير، سيّرت البعثة، بالتنسيق مع الشركاء في مجال العمل الإنساني، 389 دورية طويلة المدة و 170 1 دورية قصيرة المدة في مختلف أنحاء البلد لدعم عمليات إيصال المساعدة وكفالة حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، بسبل منها إنشاء قواعد عمليات مؤقتة. ووفرت الحماية العسكرية لـ 264 بعثة متكاملة، مما أتاح لها الوصول إلى مناطق شديدة الخطورة. وإضافة إلى ذلك، سيّرت 801 دورية من دوريات الحماية العسكرية لدعم القوافل والشركاء في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وقامت قوة البعثة أيضا بتعهد عدد من طرق الإمداد الرئيسية، بما في ذلك الطريقان الرابطان بين جوبا وبور وبين مانكيان وجونقلي.

67 - واستجابت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لطلبات من السلطات المحلية، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وشركات إنشاء الطرق، وأفراد المجتمعات المحلية، لكي تزيل وتتخلص من 290 صنفا من الذخائر المتفجرة من المجمعات السكنية وجنبات الطرق والقرى الواقعة في عدد من الولايات.

68 - وحتى 1 شـــباط/فبراير، أوفدت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام 20 فريقا إلى مختلف المواقع، وقامت هذه الأفرقة بتطهير مساحة تبلغ 006 277 1 أمتار مربعة من الأراضـي وتدمير 963 صـنفا من المتفجرات و 205 60 طلقات من ذخيرة الأسلحة الصغيرة. وأدى ذلك إلى تحسين سلامة المدنيين وظروف العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا وإعادة توطينهم. وما زالت مساحة تفوق 18 مليون متر مربع من الأراضـي ملوثة على امتداد 18 في المائة من أراضـي المحليات الواقعة أساسا في ولايات الاستوائية وعلى محاور العودة الرئيسية للاجئين العائدين إلى ديارهم.

69 - وفي 16 كانون الأول/ديسـمبر، انفجرت قنبلة داخل أحد الأكواخ في نهر الجور، غرب بحر الغزال، مما أسـفر عن مقتل فَتيين اثنين وإصـابة ثلاثة أطفال آخرين (فتاة وفَتيان اثنان) عندما حاول أحد الفتيان اللعب بها. وحقّقت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في الحادث، ونفّذت أنشـطة لتوعية المجتمعات المحلية بمخاطر الذخائر المتفجرة، وأجرت تقييما لمسـاحة تبلغ 500 2 متر مربع من المناطق المحيطة. ولم يُعثَر على أي مواد متفجرة أخرى.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

70 - واصلت البعثة مساعيها الحميدة مع الأطراف والشركاء والجهات المعنية بالاتفاق المنشط. وشملت هذه المسـاعي عقد عدد من الاجتماعات بين الممثل الخاص وكبار المسـؤولين في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّـطة وممثلين آخرين دعما لتنفيذ الاتفاق في الوقت المحدد. كما اسـتعان الممثل الخاص بمبعوثين إقليميين لتنسـيق الجهود وتعزيزها. ودعمت البعثة زيارة مشـتركة إلى مواقع التدريب في الرجاف (وسـط الاسـتوائية) ومريدي (غرب الاسـتوائية) قام بها، في 23 كانون الثاني/يناير، كل من وزيرة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين، أنجلينا تيني، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل وايس، والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، اللواء تشارلز تاي غيتواي، وسفراء دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي، وممثلين عن آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وأتاحت الزيارة للشـركاء الرئيسـيين من الحكومة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي اكتساب معرفة مباشرة وتشجيع إحراز مزيد من التقدم. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أصدر الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها بياناً مشتركاً أعربت فيه هذه الجهات عن قلقها إزاء بطء تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وإزاء نقص الأغذية والأدوية ومرافق الإيواء وعدم تخصيص مرافق منفصلة للنساء في مواقع التدريب. وأوصـى الشركاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة بتحسين الظروف، وتخريج القوى الموحدة اللازمة، ونشر خطتها المتعلقة بإعادة نشر القوات. ودعوا أيضا الرئاسة إلى توفير الإرادة السياسية اللازمة على مستوى جميع آليات التنفيذ لتعويض الوقت الضائع وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية شكلا ومضمونا.

71 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، شاركت البعثة في جوبا في الاجتماع الافتتاحي للجنة العاملة المعنية بالشؤون الدستورية المعاد تشكيلها، التابعة للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وهي مكلفة برصد تنفيذ العمليات الدستورية بموجب الاتفاق المنشَّط. ودعمت البعثة اللجنة المشتركة المعاد تشكيلها وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عقد حلقة عمل في جوبا للقيادات النسائية بشأن عملية وضع الدستور يومي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر. وأسهمت البعثة أيضا في

أعمال اللجنتين العاملتين المعنيتين بالحوكمة والشؤون الإنسانية التابعتين للجنة المشتركة المعاد تشكيلها، بسبل منها تقديم الدعم التقني.

72 - وواصلت البعثة تشجيع الاتصالات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتعزيز حيز النشاط المدني والسياسي من خلال منتدى الأحزاب السياسية. وفي 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة حلقة دراسية مختلطة للمنتدى في جوبا، بمشاركة ممثلين على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات. وأكد الحاضرون من جديد التزامهم باتفاق السلام واستخدام الحوار لحل القضايا المعلقة. والتزموا أيضا بالتشبث بمبادئ الشفافية واستيعاب الجميع واحترام حرية الإعلام.

73 - واستضافت البعثة برنامجين إذاعيين جمعا بين ثلة من المهنيين والقادة لتبادل الآراء بشأن تحسين فرص كسب الرزق وبناء السلام.

74 - وفي حين واصلت البعثة المشاركة في أنشطة واسعة النطاق للتخفيف من حدة آثار جائحة كوفيد-19 ومنع انتشارها في جنوب السودان، فقد وضعت الجائحة مزيدا من القيود على قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها، وشكّلت عاملا إضافيا من العوامل المؤدية إلى تباطؤ تنفيذ اتفاق السلام. وقد تعيّن تخفيض عدد الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي مع محاورين رئيسيين، وقُوّضت القدرات المحلية على تنفيذ اتفاق السلام، مثل التدريب المطلوب المتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية، وأدت التحديات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة إلى زيادة في أعمال العنف. وزادت التكاليف التشغيلية في العديد من المجالات المشمولة بالولاية، وذلك لأسباب منها على سبيل المثال الحاجة إلى التباعد البدني أثناء بعثات التقييم على متن طائرات الهليكوبتر. غير أن البعثة نجحت في مواصلة العمل وتنفيذ ولايتها رغم هذه القيود.

هاء - المرأة والسلام والأمن

75 - واصلت البعثة العمل مع الجهات الرئيسية من صانعي القرارات السياسية والشبكات النسائية بشأن الحاجة إلى تحسين تنفيذ أحكام الاتفاق المنشَّط المتعلقة بالاعتبارات الجنسانية. وكان تعيين ثلاث نائبات للحكام خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن النسبة المرجعية المتوخاة في الاتفاق، وهي 35 في المائة، لم تتحقق بعد. وقدمت البعثة المساعدة التقنية إلى وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية بشأن مشروع قانون للإجراءات الإيجابية، وهو مشروع سيُعيد، بعد إقراره، تأكيد الشروط القانونية التي تنص على قيام الأطراف الموقعة على الاتفاق بإدماج المرأة على جميع المستويات وفي جميع الهياكل الحكومية.

76 - وواصلت القوة وشرطة الأمم المتحدة تقديم التدريب إلى الأفراد بشأن منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، مما يزيد من تعزيز تصدي البعثة له عموما. وبموازاة ذلك، قامت الأقسام الفنية بمواصلة تنفيذ أنشطة برنامجية مراعية للمنظور الجنساني، داعية في الوقت نفسه إلى تطبيق التحليل الجنساني وإدماج المرأة في الجهود الرامية إلى إدارة النزاع وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي، وفي حوارات السلام المحلية لمعالجة الأبعاد الجنسانية على الصعيد المحلي، وذلك بسبل منها مشاركة النساء العاملات في مجال بناء السلام.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

77 - في 1 شباط/فبراير، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة 643 2 موظفا، منهم 884 موظفا دوليا (246 امرأة، أي 27,8 في المائة)، و 388 1 موظفا وطنيا (198 امرأة، أي 14,3 في المائة)، و 371 فردا من متطوعي الأمم المتحدة (155 امرأة، أي 41,8 في المائة).

78 - وبلغ قوام الشرطة 692 1 فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 101 2 فرد)، منهم 494 فردا من أفراد الشرطة (159 امرأة، أي 32,3 في المائة)، و 145 1 فردا في ست من وحدات الشرطة المشكلة المنتشرة (280 امرأة، أي 24,5 في المائة)، و 53 موظفا من موظفي شؤون السجون (14 امرأة، أي 26,4 في المائة).

79 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 830 14 من الأفراد العسكريين، منهم 214 من ضباط الاتصال العسكري (46 امرأة، أي 21,5 في المائة)، و 387 من ضباط الأركان العسكريين (68 امرأة، أي 17,6 في المائة)، و 229 14 من أفراد الوحدات العسكرية (678 امرأة، أي 5,3 في المائة).

80 - ووفقا للسياسة المعمول بها، جهزت جميع المعلومات المتعلقة بسوء السلوك في الوقت المناسب. وحتى 1 شباط/فبراير، سُجل 18 ادعاء في نظام تتبع إدارة الحالات ونُظر في هذه الادعاءات وفقا للإجراءات والأطر الزمنية المعمول بها. ولم تسجَّل أي ادعاءات متعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وظل جميع ضحايا الاستغلال أو الانتهاك الجنسيين الذين تم التعرف عليهم يتلقون الدعم من كبيرة موظفي البعثة المعنية بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

81 - ومكّن استئناف السفر الداخلي للبعثة، الذي كان معلقا في السابق بسبب جائحة كوفيد-19، من مواصلة تنفيذ أنشطة التوعية وإدارة المخاطر المتعلقة بالسلوك والانضباط بالحضور الشخصي. وأُجريت زيارات ميدانية إلى أويل ورومبيك وبور وبانتيو وواو وكواجوك، حيث عُقدت لقاءات مفتوحة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والسلوك المحظور. وعُقدت اجتماعات مع المسؤولين عن الآليات المجتمعية لتلقي الشكاوى في يامبيو في 4 كانون الأول/ديسمبر، وفي بور في 19 كانون الثاني/يناير. وواصلت البعثة العمل عن كثب مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جنوب السودان لإدماج أنشطة إدارة المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز الفهم المشترك للمخاطر، وتعزيز تنسيق أنشطة التخفيف من حدة المخاطر.

تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار الدعم المتبادل بين البعثات

82 - في 24 كانون الأول/ديسمبر، أعيد نشر 300 من أفراد قوات مؤلفة من سريتين تابعتين للكتيبة الرواندية المتمركزة في جوبا وطائرتين عموديتين تابعتين لوحدة الطيران السريلانكية، خلال مهلة قصيرة، لدعم المهام الأمنية المتعلقة بالانتخابات التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا بثلاث عمليات تفتيش للذخيرة، خلال مهلة قصيرة، لتيسير هذه المهمة المشتركة بين البعثتين.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن موظفي الأمم المتحدة

83 - في 1 شباط/فبراير، كانت البعثة قد سجلت 54 انتهاكا لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ 79 انتهاكا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن تلك الانتهاكات، شمل 50 من الانتهاكات قيودا على التنقل فرضتها الحكومة، مما أعاق قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها.

84 - واستمر منع وصول دوريات البعثة في مختلف أنحاء البلد. وما زالت الآلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تصرّ على ضرورة إقرار مقرها في جوبا لجميع مستندات الدوريات البرية والجوية للبعثة المتعلقة بتبادل المعلومات وضمان سلامة الطيران. ومما يزيد من صعوبة هذا الشرط الإضافي إصرار الحكومة، في بعض الحالات، على إقرار المستندات المتعلقة بتبادل المعلومات على مستوى المقر، إلى جانب إقرارها محليا على مستوى الولايات. وقد أدى ذلك إلى حدوث حالات تأخير، مما اضطر البعثة إلى تأجيل أو إلغاء عدد كبير من دورياتها المقررة.

85 - والجدير بالذكر أن 47 حالة من حالات تقييد حرية التنقل الموثَّقة، البالغ عددها 50 حالة، كانت نتيجة عدم إقرار المستندات المتعلقة بتبادل المعلومات أو ضمان سلامة الطيران سواء على مستوى المقر أو محليا على مستوى الولايات. وفي مناسبتين، منع جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دخول دوريات للبعثة كانت متجهة من واو إلى كواجينا ومابيل في غرب بحر الغزال عند نقطة تفتيش جسر نهر الجور في ضواحي واو. وكانت هذه الدوريات تهدف إلى التحقق من تقارير تفيد بوجود رعاة ماشية مسلحين في المنطقة، وإلى تخفيف حدة التوترات المتزايدة بين رعاة الماشية والمجتمع المحلي. وفي ثلاث مناسبات، أُلغيت رحلات استطلاعية للبعثة في غرب الاستوائية بسبب عدم إقرار مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد التابعة لقوات الدفاع الشعبي في جوبا للمستندات المتعلقة بضمان سلامة الطيران. وفي شمال بحر الغزال، منع أحد ضباط الآلية المشتركة للتحقق والرصد دخول دورية تابعة للبعثة كانت تعتزم إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة، وهددها رئيس العمليات في الفرقة الثالثة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في وانيجوك بأخذ أفرادها رهائن.

86 - وواصلت البعثة تأكيدها للسلطات المعنية بأن تبادل المعلومات هو لأغراض التنسيق فقط، وأن البعثة ليست مطالبة بالحصول على موافقات لتنفيذ المهام الموكلة إليها. ومع ذلك، فإن أفراد الأمن في مختلف أنحاء البلد قد منعوا دخول دوريات البعثة في مناسبات عديدة.

87 - ولا يزال مكان وجود اثنين من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام 2014 مجهولا. ولم تمكّن الحكومة البعثة من الوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتهما، على الرغم من الطلبات المنتظمة المقدمة.

88 - وفي حين لوحظ إحراز تقدم في أوائل كانون الأول/ديسمبر في الموافقة على التأشيرات المتأخرة لموظفي البعثة، فإن حالات التأخير المتكررة في الموافقة على التأشيرات للأفراد النظاميين من خارج الوحدات ما زال يؤثر سلبا على أنشطة البعثة.

89 - وسجلت البعثة حادثا قام فيه الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بمنع دخول البعثة في 12 كانون الثاني/يناير، مما أعاق قدرتها على رصد حالة حقوق الإنسان في مركز شرطة كديبو، غرب الاستوائية، والتحقيق فيها.

90 - وواصلت البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات من خلال المذكرات الشفوية والاتصالات المنتظمة. ويتم أيضا إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية للحوادث يتم إعدادها لتُقدَّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

91 - قيّمت أفرقة استعراض زائرة وحدتين من وحدات قوة البعثة من خلال تقييم الدعم الذي يقدمه موظفو مقر القطاع إلى وحدات القوات. وحصلت كلتا الوحدتين على تصنيف يفوق المتوسط. ولم يتسن إجراء أي تقييمات إضافية للقوة أو الشرطة بسبب القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19. وفي 25 كانون الثاني/يناير، وصل فريق متكامل من مقر الأمم المتحدة إلى جوبا لإجراء دراسة لقدرات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لمدة أربعة أسابيع، وذلك بهدف تقييم أداء العناصر النظامية ودراسة التعديلات الممكن إدخالها على هيكل العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة. وطرحت جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة أمام موظفي البعثة وأفرادها النظاميين. ولا يزال الحجر الصحي الإلزامي قبل النشر وبعد الالتحاق بالبعثة يشكل تحديا كبيرا، شأنه في ذلك شأن حالات التأخير في منح التأشيرات. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى فترات مطولة من الحجر الصحي لبعض الوحدات، وإلى التأثير على رفاه أفراد البعثة ومعنوياتهم وإطالة مدة الخدمة للأفراد النظاميين.

الجوانب المالية

92 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 293/74 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020، مبلغا قدره 100 515 178 1 دولار للإنفاق على البعثة للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وفي 9 شباط/فبراير 2021، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة 269,0 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 173,5 3 مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2020 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

93 - أعترف بالتقدم المحرز على الجبهة السياسية في جنوب السودان خلال العام الماضي. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان شغل مناصب حكام الولايات، بما في ذلك تعيين حاكم أعالي النيل مؤخرا، خطوة هامة إلى الأمام. وأشيد بالأطراف وبالسيد كير على هذه القرارات، ولكنني أدعوهم أيضا، بوصفهم شركاء في الحكومة، إلى تجديد التزامهم بتنفيذ الاتفاق المنشَّط في الوقت المحدد وعلى نحو فعال. وأحثهم، على وجه الخصوص، على التعجيل بإنشاء جميع المؤسسات الحكومية مع الالتزام بحصة 35 في المائة المخصصة للمرأة.

94 - وإن عملية السلام تمر بمنعطف حرج في الفترة الانتقالية الحالية، التي ستنتهي بإجراء الانتخابات. وما زال يساورني القلق إزاء عدم وجود زخم في بلوغ النقاط المرجعية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام، ولا سيما إنشاء مجلس تشريعي معاد تشكيله ووضع ترتيبات أمنية انتقالية. ويجب إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الأمنية العامة لتوفير إطار شامل ومتماسك لاتخاذ القرارات. وفي حين أرحّب بالالتزام المعلن من جانب الحكومة بتوحيد القوات المسلحة وتخريج الجنود، فإن هذه القوات لا تزال حاليا في مواقع التجميع وتواجه ظروفا معيشية صعبة. وإلى أن يتم نشرها، يجب توفير الموارد اللازمة لضمان حصولها على مستوى لائق من حيث الإيواء والرعاية الصحية والغذاء والماء.

95 - ومما يشجعني أن وقف إطلاق النار لا يزال قائما. غير أنني أشعر بالقلق إزاء تزايد العنف على الصعيد دون الوطني في عدة أجزاء من البلد. وبينما يشكّل الارتحال المرتبط بالرعي والفيضانات وهشاشة الاقتصاد من جراء جائحة كوفيد-19 عوامل تؤجج النزاع، فإن الأطراف السياسية الفاعلة على الصعيد الوطني لها دور في ذلك أيضا. وقد أسفر العنف عن بيئة مليئة بالتحديات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين، وهي بيئة تتسم باستمرار العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وكبح حرية التعبير، وتدمير الممتلكات المدنية والعامة.

96 - وقد أدت هذه العوامل إلى تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً، مع توقع زيادة تدهور الحالة حسبما أكده آخر تقرير بشأن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وأدعو المجتمع الدولي إلى سد النقص في التمويل حتى يتسنى إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى أكثر من 1,6 مليون من المشردين داخليا في جنوب السودان.

97 - وأرحّب بالتعاون الإيجابي مع حكومة جنوب السودان في تحويل ثلاثة من مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة إلى مخيمات للمشردين داخليا، هي الآن تحت المسؤولية الكاملة للحكومة. وأحث الحكومة على توفير الحماية الكاملة لمواطنيها في تلك المخيمات وفي جميع أنحاء البلد. وقد مكّن تحويل هذه المخيمات من إعادة نشر أفراد الأمم المتحدة النظاميين، الذين كانوا يقومون بمهام ثابتة في السابق في مواقع حماية المدنيين، للمشاركة في عمليات تتسم بقدر أكبر من الاستباقية في البقع الساخنة ومناطق العودة، مما أدى إلى زيادة الحماية التي توفرها البعثة للمدنيين في مختلف أنحاء البلد.

98 - ويتوقف النهج الذي تتبعه البعثة إزاء حماية المدنيين في هذا السياق الجديد على استمرار قدرتها على التنقل بحرية في جنوب السودان، على النحو المنصوص عليه في اتفاق مركز القوات، وعلى زيادة قدرة المؤسسات الحكومية على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في حل النزاع وإنهاء الإفلات من العقاب. وأقدّر كون انتهاكات الاتفاق، بما فيها تلك المتعلقة بحرية تنقل البعثة، قد تراجعت إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأهيب بالحكومة أن تكفل تمكين البعثة من الاضطلاع بمهامها دون عوائق.

99 - ويجب أيضا احترام الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات احتراما كاملا فيما يتعلق بالعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع تهديدات وأعمال عنف ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وأدعو إلى تيسير سبل الوصول الآمن دون عوائق لجميع عمليات الأمم المتحدة من أجل ضمان تقديم الدعم والحماية الأساسيين لمن هم في حاجة إليهما.

100 - وأود أن أعرب عن امتناني للقاسم وان وفريقه على قيادة الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، بناء على طلب من مجلس الأمن في قراره 2514 (2020). وأشار فريق خبراء الاستعراض في تقريره إلى

الأثر الإيجابي لوقف إطلاق النار لعام 2017 والاتفاق المنشَّـط لعام 2018، لكنه حذر أيضـا من أن الديناميات الأساسية التي أسهمت في اندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان لا تزال قائمة.

101 - وبطبيعة الحال، فإن حكومة وشعب جنوب السودان يقودان المسير نحو تحقيق السلام والاستقرار. وأطمئنهما على الدعم المستمر والثابت من الأمم المتحدة، وأوصي بتجديد ولاية البعثة. ولا تزال أركان الولاية الأربعة قائمة، وأتوخى استمرار اضطلاع البعثة بدور رئيسي في حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، مع التأكيد على إعطاء الأولوية للعمل السياسي وتعزيز التعاون السياسي الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان.

102 - وأؤكد أيضا على توصية الاستعراض الاستراتيجي بتعزيز دور البعثة في تقديم الدعم التقني إلى المؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون، فضلا عن الحاجة إلى أخذ الخبرة في مجال الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن في الحسبان. وبالإضافة إلى ذلك، أتوقع توسيع نطاق مهام شرطة الأمم المتحدة لتوجيه جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وتعزيز قدراته، وحيثما كان ذلك مناسبا، الاشتراك في مكان عمل واحد لإرساء قواعد الخفارة المجتمعية بهدف منع الجريمة والتصدي لها.

103 - وأخيرا، أعرب عن تقديري للأفراد النظاميين والمدنيين التابعين للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الذين واصلوا العمل في ظروف استثنائية تفاقمت بسبب استمرار التأثير الشديد لجائحة كوفيد-19. وأشكر ممثلي الخاص، ديفيد شيرر، الذي أظهر قيادة مثالية والتزاما بتأمين السلام لشعب جنوب السودان. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وأعترف بالجهود الحيوية التي بذلها رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، والأمين التنفيذي للهيئة، وُركنه غيبيهو، والمبعوث الخاص للهيئة، إسماعيل وايس، ومجتمع سانت إيجيديو. كما أعرب عن عميق احترامي وتقديري لشعب جنوب السودان، الذي عانى معاناة كبيرة ويستحق السلام والازدهار الدائمين.